alikhtiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République -75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن N° 26 العدد MAI 1978 ماي

النضال الوحدوي هو السبيل

جاء الفاتح من شهر ماي هذه السنة ، بعد موجة اضرابات ومد نضالي رائع شمل العديد من المرافق والمؤسسات ، كاضرابات رجال التعليم بمختلف مستوياته واضراب عمال شركة لاسامير لتكرير النفط وعمال الفوسفات ومستخدموا النقل وعمال الصناعات الكيماوية ومعامل الصلب ... وشملت هذه الاضرابات كل قطاعات الاقتصاد سواء أكانت في قطاع الدولة والادارة والقطاع الخاص او في القطاع الشبه عمومي ...

ان قوة هذه الاضرابات وشموليتها ، وصمود العمال والجماهير الشعبية رغم القمع والقهر والدعايات التضليلية ، تعبر عن مدى يقظة هاته الجماهير وعن مدى استعدادها للبذل والعطاء من اجل مطالبها المشروعة .

ان هذه الاضرابات والنضالات تعبر من ناحية ثانية عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد ، فالغلاء المتفاحش وفقدان المواد الغذائية والاستهلاكية الاساسية وندرتها ، واستفحال الاحتكارات والمضاربات والرشوة والفساد الاداري وأزمة السكن والصحة والبطالة وتفاقم الاستغلال في كل المؤسسات والمرافق والقطاعات .. كلها سمات مترادفة لسياسة النظام القائم الذي ما فتىء يكرس واقع الاستغلال والنهب والحرمان الذي تعاني منه اوسع الجماهير الشعبية . ان ادانة هذه الاوضاع وفضح هذه السياسة وطرح شعار التغيير الحقيقي تشكل المحور الرئيسي للنضالات المستمرة اذ انها في نهاية المطاف تطرح عمق المشكل : الأزمة الهيكلية بكل ابعادها وانعكاساتها .

لقد حاول النظام ، جريا على عادته ، تكسير هذه الروح النضالية وتفتيت هذا الصمود ، مستعملا في ذلك اساليبه العادية من طرد وتشريد للعائلات وقمع وارهاب . لقد عبر النظام من خلال اغلاقه لمعمل تكرير النفط « لاسامير » ، على سبيل الذكر لا الحصر ، على استهتاره بمطالب العمال و « غيرته » على المصالح الاقتصادية للبلاد . وبدل الاخذ بعين الاعتبار الملفات المطلبية المطروحة والمذكرات الموجهة اليها ، عمدت السلطات الحكومية الى اللف والدوران محاولة اسكات غضب الجماهير بالاجراءات الجديدة المتعلقة بالزيادة في الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية . ان هذه الزيادة شكلت ولا تزال مطلبا ثابتا للعمال والمستخدمين والموظفين غير انه ليس كل المشكل ؛ فقد تجاهلت الحكومة ان الضمان الاجتماعي وحتى التعويضات العائلية لا يستفيد منها كل العمال والموظفون والمستخدمون . وتجاهلت الحكومة ان هذه « الزيادة » ستسترجع عن طريق الضرائب التي تثقل عبىء المواطنين . وتجاهلت الحكومة كذلك ، ان اجراءاتها هاته لا ولن تحد من ارتفاع الاسعار ولن تحل مشكلة ندرة المواد الاساسية ولن تقطع دابر المضاربات والاحتكار ... تجاهلت الحكومة اذن كل هذا وذاك لتوهم الجماهير بالغيث والاطمئنان . غير ان محاولاتها ستضيع ولا شك في دوامة الواقع اليومي العنيد والمتصلب .

وامام مطالب الجماهير وشعاراتها المشروعة ، رفعت الحكومة « عصا الوطنية » . وهي في ذلك أمينة لنهجها الثابت : قهر المواطنين باسم القضية الوطنية التي تملي على حد تعبيرها التقشف . نعم ، التقشف ... ما دام يسمح لها بتجنب الاهتمام بالمشاكل الحقيقية والواقعية للشعب اي ما دام يسمح للنظام بتصدير أزمته الداخلية باسم القضية الوطنية وهو الذي لا يحرك ساكنا امام التهديد الذي يواجه أراضينا المحتلة في الشمال : سبتة ومليلية ؛ التقشف الذي يلوح به النظام ، لا يتناقض مع ترف الاغنياء والمزيد من اغنائهم ، وهو لا يتناقض مع سياسته التبذيرية في مختلف المجالات والدوائر . التقشف وقرض الصحراء والسلم الاجتماعي اي تجميد الصراع الداخلي بحجة القضية الوطنية وغيرها من الاطروحات لا تعدو ان تكون في نهاية الامر ... دعوة بل أمرا بدخول حظيرة الطاعة والامتثال .

غير ان كل هذه المحاولات - حتى وان اخذت اسم الليبرالية والديموقراطية - ليس بامكانها ولا كان بامكانها اصلا ، ان تثني عزيمة جماهير تواقة الى تحسين مستواها المعيشي ، متعطشة للديموقراطية الحقيقية وطموحة في غد افضل . هذه هي الدلالة الرئيسية للمد النضالي الذي خاضته الجماهير الشعبية وتخوضه ... هذا هو المغزى الأساسي لنضالات الطبقة العاملة في عيدها .

ان المطروح وبحدة هو تصعيد هذه النضالات والدفع بها في اطار من الوحدة السليمة والواضحة . لقد اثبتت هذه النضالات نفسها اهمية الوحدة وطابعها الحاسم في رص الصفوف في الخندق الواحد لمواجهة العدو الواحد وفي شل مناورات النظام وتكسير محاولاته التضليلية والاحتوائية . فالنضال والنضال الوحدوي هو الطريق الصحيح لخلق الشروط الذاتية والموضوعية للتغيير الجذري الحقيقي . ■

النظام يقحم ضباطا مغاربة في صراع تشاد

حسب مصادر موثوقة الاطلاع فان مجموعة من الضباط المغاربة قد وضعت في حالة استنفار ، وبدون أن يكونوا على علم بالمكان الذي سيتوجهون اليه - وبدون علم عائلاتهم - نقلوا على متن طائرة خاصة الى التشاد للمساهمة مع الخبراء الفرنسيين في التدخل ضد ثوار جبهة تحرير التشاد (فرولينا) .

البقية في ص 2

في الذكرى الثلاثين لاغتصاب فلسطين

- انظر ص 8 - 9

لاغتصاب فلسطين

المقاومة وجدت لتبقى وتستمر

لقد أصبح في حكم الثابت، أن المقاومة الفلسطينية تشكل العرقلة الأساسية أمام المخططات الامبريالية العدوانية. فبالأمس، قبل وعد بلفور وبعده، قاومت الجماهير العربية الفلسطينية مؤامرات الأنجليز والصهاينة بالانتفاضات والمظاهرات، من رفض وعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم مرورا بانتفاضة القدس العام 1920 والانتفاضات التي عمت كل أنحاء البلاد الى ثورة غشت 1929، فثورة 1933، فثورة الشهيد عز الدين القسام سنة 1935 فثورة 36 ـ 39 الكبرى... انه لأكيد أنه لولا هذه الانتفاضات والصمود لزاد عدد المهاجرين اليهود ولكانت المؤامرة قد مرت بسلام خاصة مع تواطؤ الرجعية العربية مع الاستعمار.

لقد شكلت انطلاقة الثورة الفلسطينية المنظمة عام 1965، منعرجا هاما في تاريخ الوطن العربي الحديث. كان هذا الميلاد ايذانا بانتهاء عهد الحجر والوصاية على الشعب الفلسطيني وأخذه لاستقلاليته وكان في ذات الوقت خطوة متقدمة في النضال القومي العربي. ذلك ان تشكل طلائع المقاومة وبدء عملياته المكثفة ضد العدو، سحب من الرجعية العربية امكانية توظيف القضية الفلسطينية لخدمة مصالحا وسياستها كما سحب منها حق التقرير باسم «اللاجئين الفلسطينيين». ومن ناحية ثانية، فان المقاومة الفلسطينية، كنضال تحرري ذي محتوى شعبي، فتح امكانيات وآفاق جديدة أمام حركة التحرر الوطني العربية. وهي ـ اي المقاومة ـ فوق كل هذا وذاك، شكلت متنفسا للجماهير الشعبية على امتداد الوطن العربي وبريق امل يسطع على الساحة مبشرا بغد افضل.



ان ادراك التحالف الصهيوني الامبريالي الرجعي لهذه الابعاد الخطيرة التي تهدد مصالحه عاجلا ام آجلا، جعله يعمل على تصفية الثورة الفلسطينية باعتبار هذه القضية تشكل حجر الزاوية في تمرير المخططات الامبريالية العدوانية. لقد أخذت المؤامرات التصفوية الاستسلامية اوجها عدة واشكالا مختلفة. الا انها تتفق جميعها في الجوهر، على دفع المقاومة الفلسطينية للانجرار في ركب التسوية الامريكية اذا استعصى اجتثاثها كلية.

ولم يكتف الأعداء بمحاولات التصفية الجسدية للمقاومة، بل حاولوا في ذات الوقت وفي اطار من التكامل، تصفيتها سياسيا، تارة بمحاولة فرض الأمر الواقع عليها ـ مبادرة السادات مثلا ـ وتارة بسلبها حق تمثيلية الشعب الفلسطيني... وغيرها.

لقد تحطمت كل هذه المحاولات على عتبة الصمود الشعبي العربي وبخاصة صمود الشعب الفلسطيني. فالجماهير الشعبية العربية وقواها الحية أدركت ان مصير المقاومة هو مصيرها وان استمرار هذه المقاومة يعني استمرار الأمل والارادة في التغيير الجذري للواقع العربي المتردي.



ان الهجمة الأمبريالية قائمة ومستمرة فالصراع معها هو صراع وجود. والطريق لا يزال طويلا وعسيرا. وما المؤامرات الدائرة حاليا في جنوب لبنان على الأخص الا حلقة من سلسلة هجمات طويلة تفترض من حركة التحرر العربية بمختلف فصائلها وعلى امتداد الوطن العربي الوقوف في مستوى التحديات التي تواجهها. وهذا يعني التأكيد على حقيقتين اساسيتين:

أولا: ان التلاحم بين المقاومة الفلسطينية والقوى الشعبية العربية مسألة حاسمة في الصراع مع العدو. وقد برزت هذه الحقيقة ساطعة من خلال الصراع على الساحة اللبنانية، فلولا تلاحم قوى الثورة الفلسطينية مع الحركة الوطنية اللبنانية لما توفرت امكانيات الصمود الفعلي والمواجهة امام المؤامرة التي استهدفت عروبة لبنان ووحدته ووجود المقاومة الفلسطينية.

ثانيا: ان وحدة الشعب العربي الفلسطيني ووحدة فصائله في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، تشكل حجر الزاوية في مجرى النضال المصيري ضد الكيان الصهيوني. وهذا يعني تأكيد استقلالية الثورة الفلسطينية وضرورة التصدي لكل محاولات الاحتواء وفرض الوصاية عليها؛ فهذه الاستقلالية مكسب نضالي هام فرضه الشعب العربي الفلسطيني بتضحياته وصموده وهي أكثر من ذلك، تعني استقلالية الثورة العربية.□

السلام العادل...

ان الوهم الاساسي الذي حاولت مبادرة السادات فرضه على الشعب العربي وعلى الرأي العام الدولي، هو امكانية تحقيق السلام العادل باتفاق وتسوية مع العدو الصهيوني. ولم يكن السادات اول من حاول ذلك ولن يكون الاخير بكل تأكيد؛ فالامبريالية الامريكية نفسها تحاول اعطاء كل مبادراتها وتحركاتها بخصوص القضية الفلسطينية، طابع البحث عن سلام عادل ودائم في المنطقة. واكثر من ذلك تحاول الرجعية والامبريالية كذلك، ابراز الصراع مع العدو الصهيوني كصراع بينهم كدعاة سلم وبين المقاومة وفصائل حركة التحرر العربية كدعاة حرب. ان الهدف الاساسي من هذا التمويه هو تزييف الصراع وتغطية التناقض الحقيقي الذي يضع وجها لوجه:

ـ كيان صهيوني قائم على تشريد الشعب العربي الفلسطيني وعلى العنصرية. سياسته الثابتة والدائمة هي التوسع والاستيطان ككلب حراسة للمصالح الامبريالية في المنطقة وقاعدة لضرب كل مد تحرري ديموقراطي بها.

ـ امام الجماهير الشعبية العربية الطموحة الى بناء الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين، وتغيير الواقع العربي الراهن: واقع التجزئة والتبعية والتخلف.

ان الانطلاق من هذا التناقض الواضح والموضوعي، يؤدي الى اعطاء السلام العادل مفهوما حقيقيا غير ذلك المفهوم الامبريالي الرجعي القائم على تثبيت الكيان الصهيوني وضرب طموحات الشعب العربي في التقدم والعدالة الاجتماعية والسلام.

فلا سلام عادل حقيقي، الا بفرض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، الشيء الذي يعني ازالة الكيان الصهيوني القائم على العنصرية والتوسع والارهاب.

ولا سلام عادل حقيقي الا بفرض المطامح للجماهير الشعبية العربية وقواها الحية، وهذا يعني تصفية الهيمنة الامبريالية بمختلف اشكالها وفرض الديموقراطية الحقة التي تحقق الجماهير من خلالها، عن وعي وبفعالية وحدة الوطن العربي التقدمي الاشتراكي.

فالصراع مع العدو الصهيوني، يشكل في الحقيقة والواقع، محصلة الصراع الدائر على الساحة العربية ككل، فهو يتأثر بمجرى الصراع على المستويات الاقليمية ويؤثر فيه في ذات الوقت.

وبديهي ان تحقيق رسالة السلام العادل التي حملتها الثورة العربية ولا زالت، لن يتم الا من خلال النضال الجذري لتصفية مسببات الحرب والعدوان والدمار... لا من خلال الحلول الامريكية وان اتخذت اسم السلام غطاء لها.□

جنوب لبنان: التحديات.. وصمود المقاومة

أمام الفشل الذي منيت به القوات الصهيونية في جنوب لبنان، لجأ القادة الصهاينة الى شن حملة اعلامية قوية على الصعيد العالمي، بمناسبة الذكرى الثلاثين لاحتلال أرض فلسطين، والاعلان عن الكيان الصهيوني، محاولين من خلال هذه الضجة اخفاء طابعه التوسعي وتغطية عملية الاحتلال لجنوب لبنان. وبشكل مواز تقوم الرجعية العربية بنشاط مكثف من اجل ارجاع «التضامن العربي» محاولين من خلاله اخفاء الصمود الشعبي الرائع الذي حققته الثورة الفلسطينية الملتحمة مع الجماهير التقدمية في لبنان، وذلك في غياب مساهمة ودعم الأنظمة التي حرمت الجيوش العربية من المشاركة في معركة الجنوب.

وكم كانت أمنية الارهابي بگين ان يمر احياء هذه الذكرى بصفة متزامنة مع تحقيق الهدف من الغزو الأخير وعملية المسح التي استهدفت التصفية النهائية للثورة الفلسطينية، معتقدين ان الضربات القاسية التي تلقتها المقاومة الفلسطينية، والمجازر التي تعرضت لها على أيدي الأنظمة العربية والقوات الانعزالية، قد نالت من عزيمتها وأضعفت شوكتها ولم يعد أمام الجيش الاسرائيلي سوى توجيه الضربة القاضية واطلاق رصاصة الرحمة.

غير ان نتائج المعركة كانت عكس كل التوقعات حيث أظهر المقاتل العربي مدى استماتته في المعركة وأثبتت المقاومة مرة أخرى قدرتها على مواجهة العدو والتصدي لمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة. وقد دام صمود المقاومة عدة أيام فاستطاعت بذلك نسف أسطورة الهوة النوعية بين «اسرائيل» والعرب، حيث أوقفت زحف الجيش الصهيوني (30 ألف جندي) ومنعته من الوصول الى مدينة صور والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها. ولأول مرة في تاريخ العدو يلجأ الى الاعلان عن ايقاف اطلاق النار من جانب واحد، بحجة الاستجابة لقرار مجلس الأمن، ولأول مرة أيضا يضطر لاستعمال خطة الدفاع عوض الهجوم رغم حجم قواته وكثافة العتاد، ويسارع بالاستنجاد بالقوات الأممية لحمايته من الهجمات الفلسطينية وتغطية الهزيمة.

وقد حاولت القوات الاسرائيلية استغلال تواجد القوات الأممية والدفع بها للقيام بما عجزت عن تحقيقه والهائها عن القيام بمهامها الحقيقية التي لا يمكن أن تتجاوز ما حددته لائحة مجلس الأمن 425 والتي تتمثل في الاشراف على انسحاب القوات الاسرائيلية ومساعدة الحكومة اللبنانية على اعادة سلطتها على الجنوب وليس من اختصاص القوات الأممية مطاردة الفلسطينيين لأن وضعية تواجدهم في لبنان خاضعة للاتفاقيات المبرمة بين المقاومة والسلطة اللبنانية كاتفاقيتي القاهرة وشتورة.

امام كل هذه الحقائق لا تزال الرجعية العربية متمادية في رحلتها وراء سراب الحلول الاستسلامية، بينما الواقع ألغى كل أوراق الاستسلام والمساومة التي مارستها من رحلة السادات عبر كل التنازلات التي قدمتها مقابل الضغط الأمريكي على الكيان الصهيوني لمراجعة استراتيجيته التوسعية، التي لم تزد العدو الا عنادا وتماديا في تنفيذ مخططه التوسعي، بينما كسبت المقاومة الرهان وأثبتت للجميع أن لا الضغط الأمريكي، ولا المخططات الاستسلامية ولا الحلول الثنائية قادرة على فرض أي تنازل من العدو، بل بالمواجهة والتصدي يمكن تحرير الأراضي المغتصبة واثبات الحق الفلسطيني.

فاذا كانت الأنظمة العربية الرجعية تعمل باستمرار على اخفاء وتغطية الانتصارات الشعبية التي تحققها الجماهير العربية عامة والمقاومة الفلسطينية على الخصوص، فقد عودتنا المقاومة الفلسطينية بث الأمل ورفع معنويات الجماهير العربية واخراجها من مناطق اليأس ومواقع الضعف، فبعد هزيمة 1967 ابدعت المقاومة في معركة الكرامة وأعطت للعدو درسا لن ينساه، وهي الآن وبعد حرب التحريك التي استغلتها الرجعية لتمرير الحلول الاستسلامية، تستنفر العدو على أبواب «تل أبيب» لتصطاده في جنوب لبنان، وتؤكد للجميع ان المواطن العربي المحرر من قيود الرجعية قادر على مواجهة العدو وانتزاع حقوقه.

لقد كان أجدى بالأنظمة الهزيلة والغارقة في بحر الاستسلام والاستجداء، ان تستفيق من غفلتها وترفع سياج التضليل الذي فرضته على الشعب العربي ليشق طريقه نحو التحرر، وكان أولى بها أن ترفع الحصار الاعلامي المضروب على الانتصارات التي حققتها الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان عوضا عن اخفائها، وكان اولى بها أيضا ان تغير من سياسة النعامة وتواجه الحقيقة عوضا عن استغلال انتصار الثورة لتوظيفه كورقة ضغط للبحث عن حل أمريكي جديد. الذي لن يكون غريبا عن الحلول السابقة، فاثر هزيمة الجنوب سارع بگين الى واشنطن لنسج خيوط مخطط جديد يصطاد به القادة المستسلمين ورغم تصريح كارتر بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعلان دويلة «اسرائيل»، حيث أكد من جديد «التزام واشنطن المطلق بحماية أمن اسرائيل»، فقد قال عنه الرئيس السادات في خطابه الأخير «بأنه يلعب اليوم دورا تاريخيا لصالح السلم في الشرق الأوسط». □

DIRECTEUR de la PUBLICATION : Maurice Blanc
IMPRIMERIE ABEILLE 72, rue du chateau d'Eau - 75010 Paris

- تابع -

الشيء الذي فرض اللجوء الى القمع المستور (الاختطافات والاعتقالات الخفية والتعذيب والاغتيالات) والقمع المعلن (اكثر من اربعين محاكمة سياسية) كاسلوب حكم. قامت الحكومة بتصفية أنوية المقاومة ضد المستعمر وكممت الحركة النقابية (الاتحاد المغربي للشغل) بالارهاب ومنعت الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وضيقت الخناق على الاحزاب غير الخاضعة لسياستها.

وهذا القمع لا يقتصر على المغرب. فهو يتابع ايضا المواطنين المغاربة الذين اضطروا بحكم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمغادرة بلادهم. ويسود القمع على الخصوص في بلجيكا وفرنسا (قضية المهدي بن بركة).

وتقوم شرطة سياسية متسللة بأعمال التخويف والارهاب وخرق حرمات المنازل والاستنطاقات. وهي تنقل المعلومات التي تستعمل ضد العمال لدى دخولهم لقضاء عطلتهم ببلادهم. وترتكز بشكل رئيسي على «ودادیات العمال والتجار المغاربة»: وكالات الدعاية والمخابرات للنظام.

وعلى الذين يريدون الاقتناع بتطور النظام المغربي ان يطالبوا في انتظار ذلك بتثبيت الحريات السياسية واطلاق المعتقلين سواء كانوا محاكمين ام لا بتهمة «المس بأمن الدولة» او «المؤامرة ضد الملك» والتي لا تغطي هناك عامة غير «جرم» الرأي والتفكير». □

شهادة حول القمع في تونس:

• استشهاد مناضل نقابي تحت التعذيب..



الشهيد حسين كوكي

في الاسبوع الثالث من شهر ابريل وبطلب من النقابة الفرنسية «س. ج. ت»، قامت السيدة ماريجرين أوفراي ميليزي، بزيارة الى تونس لتتولى الدفاع عن الحبيب عاشور وعشرة أعضاء آخرين في المكتب السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل. والمحامية ماريجرين أوفراي هي سكرتيرة الجمعية الفرنسية للقانونيين الديمقراطيين. وقد عقدت المحامية، ندوة صحفية لدى عودتها من تونس، شرحت فيها الصعوبات التي تعترض عمل المحامين وشروط الاعتقال التعسفية التي يعيشها المسؤولون والمناضلون النقابيون في مركز المخابرات أو في السجن المدني.

ويبدو أن السلطات التونسية مصرة على عرقلة عمل المحامين بأي ثمن. فقاضي التحقيق رفض مقابلة المحامية ولم يسمح لها برؤية موكليها.

ومن جملة الوقائع التي أوردتها السيدة ماريجرين:

1 - هناك 206 مناضلا من بينهم 3 نساء وطفل عمره سبع سنوات، حوصروا بمقر النقابة قبل بداية الاضراب يوم الأربعاء 25 يناير؛ وقد ظلوا محاصرين دون طعام حتى مساء 27 يناير، حيث اقتادهم الجيش الى مركز المخابرات (قسم مراقبة التراب). ومن بين هؤلاء المناضلين ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي للاتحاد العام، هم: خير الدين الصالحي ومحمد عز الدين وحسن حمودية. ولا زال مجموع هؤلاء المناضلين (206) رهن الاعتقال، مع أنهم بقوا تحت حراسة الجيش معزولين عن الأحداث.

2 - توجد أربع قاعات مخصصة للتعذيب في مقر المخابرات (قاعة في كل طابق). وأسلوب التعذيب الذي استعمل بكثرة في حق أغلبية النقابيين هو المعروف باسم «الهيلوكوبتير» حيث يتم تعليقهم ويعذبون حتى الاغماء. وتستعمل طرق أخرى كالكهرباء وغيرها.

3 - استشهاد مناضل تحت التعذيب الوحشي على يد زبانية المخابرات (د.س.ت) وهو: الشهيد حسين كوكي عمره 36 سنة، متزوج وله طفل واحد، كان يشتغل في التأمين (شركة الاتحاد التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل). كان كاتبا جهويا عاما لفيدرالية الأبناك والتأمينات بسوس. استشهد يوم 15 فبراير 1978.

4 - وجود عدد من النقابيين في وضعية صحية متدهورة تنذر بالخطر من جراء الاهمال وانعدام أدنى عناية صحية. من هؤلاء المناضلين على سبيل الذكر لا الحصر: مسعود قليلة عمره 65 سنة، وهو الكاتب العام لفيدرالية عمال السكك الحديدية. عذب بطريقة «الهيلوكوبتير». وضعه الصحي خطير جدا ومع ذلك ترفض السلطات السماح له برؤية طبيب.

وهناك الحبيب بنعاشور الكاتب العام للاتحاد الجهوي بسوس، الذي يمكن أن يفقد بصره نهائيا اذا لم يعالج باستعجال.

5 - تأكد فراغ الملفات من أدلة وحجج قاطعة تسمح باتهام النقابيين المحتجزين. وفي نفس الوقت يعمل قاضي التحقيق على عرقلة عمل الدفاع حيث لا يسمح لهم بالاطلاع على وثائق المحاكمة ويختلق امامهم مختلف الصعوبات حتى لا يتقابلوا مع المعتقلين. وفي 5 ماي الجاري طردت السلطات المحامي الفرنسي ميشيل زافريان. ونفس الشيء بالنسبة للعائلات المضطرة يوميا لجلب الأكل لذويها وأبنائها نتيجة التجويع الذي يتعرضون له وعلما بأن الأغلبية الساحقة من هذه العائلات تعاني من مشاكل مادية مزمنة. ومن جملة الاجراءات المتخذة: الطرد من العمل، حيث تتوصل أسرة المعتقل برسالة تدعوه للالتحاق بعمله في أجل محدود.. ولكونه معتقلا يطرد بعد مرور هذا الأجل!

ويتوقع أن تجري المحاكمة في نهاية شهر ماي الجاري. وتدل كل المؤشرات على أن الأحكام مقررة سلفا. ولا يستبعد بعض الملاحظين ان تتم الجلسات بشكل مغلق للتخفيف من حدة المهزلة.

وتقوم القوى التقدمية والديمقراطية التونسية بتنظيم حملات الفضح والتنديد بمؤامرة النظام البورقيبي وتنظيم الدعم والمساندة للمعتقلين وعائلاتهم. □

ايران - تتمة -

اضافة الى هذا كله، ان الحريات العامة والفردية منعدمة. فالعمال والفلاحون والطلبة وباقي الفئات الأخرى، لا حق لهم في التنظيم السياسي والنقابي. فالكل مرغم على الانخراط في صفوف الحزب الرسمي الواحد والوحيد.

وخلاصة القول، ان الانتفاضات الشعبية الأخيرة تجد أسبابها في طبيعة النظام وسياسته الرجعية المعادية للجماهير. ان ثلاثة أرباع من سكان ايران يعيشون بواسطة الفلاحة. علما بأن مجموع المنتوجات لا تسد الا 7 % من حاجيات البلاد. في الوقت الذي يتم استيراد الباقي - اي 93 % - من الخارج.

فبدل أن يتوجه النظام الى معالجة الاوضاع المزرية التي تعرفها البادية، وذلك بتوظيف جزء من عائدات النفط، التجأ الى المزيد من التسليح لارضاء أسياده الأمبرياليين، لكي يصبح قادرا على القيام بدور كلب الحراسة في المنطقة، دفاعا على مصالحهم الاستراتيجية. كما أنه في ذات الوقت التجأ الى سياسة «التصنيع» وفقا لمتطلبات السوق الامبريالية، وضمن توزيع الأدوار في هذا المجال. وهكذا تبقى السوق الداخلية فريسة المنتوجات الأجنبية. ومن ثمة انعكاس الأزمة الرأسمالية على الاقتصاد الايراني، نظرا لارتباطه الوثيق بالسوق الرأسمالية. ونتيجة ذلك تفاقم الاوضاع المعيشية لأوسع الجماهير الكادحة وانخفاض قوة شرائها، على اثر ارتفاع الأسعار والتضخم المالي. حتى أن الاقتصاد الايراني يوجد اليوم على حافة الأزمة، من حيث انخفاض عائدات النفط وقيمة العملة الامريكية. وهذا الواقع يدفع النظام الى المزيد من التبعية والارتماء في أحضان الأمبريالية.

اذن، ان الانتفاضات الأخيرة والاضرابات العمالية التي عرفتها البلاد في المدة الأخيرة، جاءت كرد فعل قوي ضد الأوضاع التي خلفتها سياسة النظام. وهي تدل على أن الشعب الايراني متشبث بالدفاع عن حقوقه مهما بلغت التضحيات. ولقد برهنت هذه النضالات على قدرة الحركة المناهضة للنظام في استعمال جميع الأساليب النضالية: من اضرابات صامدة، الى توزيع المناشير، الى مهاجمة المؤسسات الرسمية والاقتصادية، مرورا بتصفية العناصر العميلة للنظام. وهي تستند في تحركها الى أوسع الجماهير الشعبية. وهذا العامل الأخير يبقى بدون شك أحسن ضمان لتجذرها واستمرارها في مواجهة النظام واضعافه.

ومهما يكن من أمر، فان هذه الحركة الجماهيرية المنظمة تبدو قادرة على مواصلة نضالها الى أمد بعيد. وهي اذا استطاعت الحفاظ على مستوى وحدتها ونضاليتها، سوف تتمكن حتما من تفكيك سلطة الشاه وانهاكها. □

آفاق جديدة

ايران : الجماهير الشعبية تتحدى نظام الشاه

شهدت ايران في المدة الأخيرة انتفاضات شعبية واسعة النطاق، حيث شملت مجموع المدن الكبيرة والصغيرة. لقد انطلقت الانتفاضة الأولى في مدينة «قم» يوم 7 يناير الأخير. ولم يتردد جهاز القمع في استعمال السلاح مخلفا عشرات الضحايا وسط المتظاهرين الساخطين على النظام. ورغم الدبابات واستعمال أحدث الوسائل العسكرية لاخماد هذه المظاهرات، استطاعت الجماهير تحطيم العديد من المؤسسات البرجوازية، من مصارف وقاعات السينما وفنادق فخمة ومؤسسات تجارية أجنبية.

وفي 18 فبراير، اندلعت تظاهرات في مدينة «تبريز» تخليدا لذكرى مرور أربعين يوما على سقوط ضحايا الانتفاضة الأولى. وسقط على اثرها مئات القتلى والجرحى، واضطرت السلطات الى انزال الجيش وتطويق المدينة بالدبابات. وذلك بعدما تم احراق او تحطيم العديد من المؤسسات التجارية والمراكز الرسمية، مثلما وقع في مدينة «قم».

انتفاضة شعبية في كل البلاد

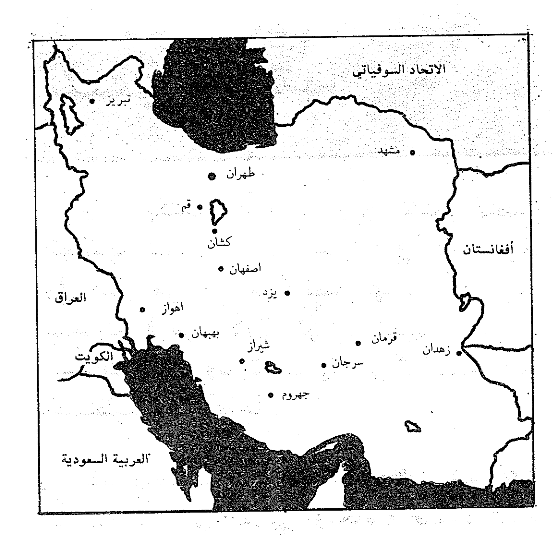
وبعد مرور أربعين يوما على هذه الأحداث، عمت المظاهرات أنحاء عديدة من البلاد مرة أخرى. حيث نزل مئات الآلاف من المواطنين في كل من «زاهدين» و «طهران» و «يزد» و «اصفهان» و «مشهد» و «قزوين»... وهاجمت مؤسسات اقتصادية وعمومية وأضرمت فيها النيران، كما حطمت العديد من المراكز التي ترمز الى سلطة البرجوازية الكبيرة والرأسمال الأجنبي. وكان المتظاهرون يوزعون المناشير التي تدعو المواطنين الى الوقوف في وجه النظام، لفرض الحريات الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

والجدير بالذكر ان هذه الانتفاضات لم تكن الأولى من نوعها، بل جاءت كامتداد لنضالات عديدة خاضتها الطبقة العاملة والجماهير الكادحة الايرانية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص منذ الصيف الماضي.

جذور الأزمة

فبعد بضع سنوات من اعلان النظام على «الثورة البيضاء» سنة 1964، والتي فتح المجال بمقتضاها امام الشركات الأجنبية، وكبار الملاكين الايرانيين للسيطرة على الأراضي الخصبة القليلة(حيث لا تحتل الا 15 % من مجموع الأراضي، نظرا لقلة الماء وانعدام الأدوات العصرية للري). بعد بضع سنوات من تدشين هذه السياسة، ازداد تدهور الأوضاع المعيشية للفلاحين المعدمين والملاكين الصغار، فتزايدت الهجرة عل نطاق واسع الى المراكز الحضرية الكبيرة بمعدل 300 000 كل سنة تقريبا.

وكان من الطبيعي أن تشهد أسعار الاراضي والمباني والايجار ارتفاعا باهضا،



ازدادت على اثره قيمة الأراضي بنسبة مرتفعة، وأصبح ايجاد بيت عادي يكلف جزءا كبيرا من دخل العائلة المتوسطة. وعملت المضاربات العقارية على تفاقم الأزمة. ووجدت في ذلك عائلة الشاه وكبار المسؤولين وسيلة سهلة للاغتناء بسرعة على حساب المحرومين الذين وجدوا أنفسهم مكدسين في أكواخ الضواحي، في غياب أدنى شرط من شروط الوقاية ضد حرارة الصيف وبرودة الشتاء. ومعرضون يوميا للطرد من اكواخهم البسيطة التي يتم اقامتها وتحطيمها على يد الادارة المحلية. الشيء الذي يترتب عليه مجابهات دامية يذهب ضحيتها العديد من الكادحين.

تحدي جهاز القمع

ذلك بالضبط هو الذي حصل في الصيف الماضي بضواحي العاصمة، حيث وقفت الجماهير في وجه النظام الذي لم يجد حلا في النهاية الا التراجع والتخلي عن سياسة اخلاء الضواحي من سكانها.

ومنذ ذلك الوقت والجماهير الشعبية تصعد في نضالاتها ضد النظام القائم. وبحكم وعيها بحقيقة الصراع الدائر في الساحة، اكتست هذه النضالات طابعا سياسيا ذا محتوى تقدمي مناهض للرجعية والأمبريالية: اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، واقرار سياسة خارجية مناهضة للأمبريالية وحلفائها، ومؤيدة لحركات التحرر الوطني، وفي مقدمتها ثورة ظفار والثورة الفلسطينية.

ولقد تحدت الجماهير النظام واجهزته القمعية بعقد تجمعات واسعة النطاق أدهشت النظام واجهزته القمعية وبعثت الرعب في نفوس المستغلين. فأثناء زيارة الشاه الى واشنطن، وفي الوقت الذي كانت الجالية الايرانية تطوق البيت الأبيض رافعة شعارات معادية للنظام، شاهدت طهران تظاهرات مماثلة في الوسط الطلابي، اضطرت السلطات (بعد مواجهة عنيفة مع المتظاهرين سقط على اثرها عشرات الضحايا)، الى اغلاق أبواب جل الجامعات والمدارس لوضع حد لهذه التحركات الواسعة. ولكن سرعان ما انتقل الاضطراب الى مدينة «قم»، حيث عم السخط أوساط الجماهير على اثر تصريحات رسمية تطعن في شخصية رجال الدين التقدميين. ومعلوم أن هؤلاء يتمتعون بصيت واسع في صفوف الجماهير الشعبية. وتحولت مظاهرات الاحتجاج الى مجابهة عنيفة بين الجماهير ورجال القمع خلفت عشرات الضحايا.

هذا كله، رغما عن ان النظام يتوفر على جهاز قمع قوي، يستخدمه في قمع تحركات المناضلين والجماهير بصفة عامة. فعلاوة على الجيش المسلح بأحدث الأسلحة، وجهاز البوليس، انه يتوفر على الشرطة السياسية المتمثلة في «السافاك» التي تحتوي على ما لا يقل عن 50 000 شخص متدربين على حرب العصابات المضادة ويتقنون كل أنواع التعذيب. وهذا الجهاز مدعم بالآلاف من العملاء والجواسيس المندسين وسط المواطنين العاديين. وهو يعمل في واضحة النهار ويتمتع بحرية مطلقة، ولا يراقبه الا الشاه نفسه. فيعتقل من يشاء ويغتال من يشاء، ضاربا عرض الحائط بكل القوانين المنصوص عليها في الدستور الرسمي.

ونتيجة هذه السياسة الجهنمية: عدد لا يحصى من المناضلين الذين أعدموا رميا بالرصاص وعدد يقدر بالآلاف من المناضلين المعتقلين او المفقودين، علاوة على أولئك الذين تم اغتيالهم في الشارع او «أثناء محاولات الهروب من السجن»، حسب الأسلوب المألوف.

- البقية في ص 11 -

انتفاضات ... قمع ... فانتفاضات!

بعد مرور أربعين يوما على الانتفاضات التي شملت في بداية الشهر الماضي عددا كبيرا من المدن الايرانية، والتي كانت نتائجها سقوط العشرات من الضحايا؛ وبمناسبة الذكرى الأربعينية، شهدت ايران مرة أخرى انتفاضات شعبية واسعة النطاق، حيث نهضت الجماهير لتعبر مرة أخرى عن سخطها ازاء النظام وسياسته. ولقد تحولت المظاهرات في مدينتي «قم» و «تبريز» الى صدام عنيف مع قوات القمع التي أطلقت النار على المواطنين.

والى حدود العاشر من هذا الشهر - والجريدة تحت الطبع - فان المعلومات الأخيرة تفيد أن عدد الضحايا تجاوز العشرين وان هذه الانتفاضات التي لا زالت مستمرة، أخطر بكثير من سابقاتها، من حيث عدد الجماهير المشاركة والخسائر المادية التي كبدتها لمؤسسات النظام - الاقتصادية على الخصوص -

بدون شك ان هذا الصراع الذي يزداد حدة كل أربعين يوما، سوف يتمخض عنه وضع جديد يجعل النصر في متناول الجماهير. لأن القمع الذي يلجأ اليه الشاه كرد وحيد على مطالب الكادحين، لن ينال من عزم الجماهير، بل سوف يزيدها وعيا وصمودا لمقاومة نظامه المنهار.

في الذكرى الثلاثين

اغتصاب فلسطين ...

تركز الاوساط الصهيونية في دعايتها لجلب عطف الرأي العام الدولي، على المجازر التي تعرض لها اليهود على يد الفاشية النازية الالمانية. غير ان ما لا تذكره هذه الاوساط، هو ان اطماعها التوسعية بدأت قبل الحرب العالمية الثانية بمدة طويلة. فالمذابح التي تعرض لها اليهود لم تكن الا مبررا لتنفيذ خطة استعمارية استيطانية مقررة سلفا بالتواطؤ مع القوى الامبريالية العالمية.

ان نشوء الحركة الصهيونية وايديولوجيتها (١)، يرجع الى اواخر القرن التاسع عشر، في فجر الامبريالية وبداية توجهها الاستعماري بشكل مكثف، مستخدمة في ذلك شتى الوسائل لتبرير سياستها وسلوكها بما في ذلك اللاسامية. وقد وجدت الصهيونية في العنصرية اللاسامية مصدرا لوضع اسس ايديولوجيتها، في حين ان اللاسامية نشأت اصلا من اسباب اجتماعية واقتصادية لا عرقية. يقول « ماكس ديمونت » في هذا الصدد: « ان اللاسامية وهي ايديولوجية معاصرة، تختلف تمام الاختلاف عن معاداة اليهود، في القرون الوسطى، وشاعت بين الفئات المتوسطة التي كانت قلقة بحكم عدم استقرار اوضاعها الاجتماعية » ... « فسر الساسة عدم استقرار هذه الفئات لا باسبابه الاجتماعية والاقتصادية بل بسبب شرور اليهود: فاذا كانت هذه الفئات تخاف اخطار الرأسمالية عليها، لوحوا لها باليهودي الرأسمالي المستغل. اما اذا كانت تخاف الشيوعية فكانوا يلوحون لها بالشيوعي اليهودي المتآمر ».

لقد استغل منظروا الصهيونية اللاسامية، ليشكلوا منها منطلقا لايديولوجيتهم. فبالنسبة « لهرتسل » صاحب كتاب الدولة اليهودية، تشكل اللاسامية حقيقة قائمة بذاتها ودائمة في اوساط كل الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها وهي اكثر من ذلك، انشاء للشعب اليهودي وتوحيدا له رغما عنه. ويقول في يومياته: « ان اللاسامية، وهي قوة غير واعية وشديدة المراس بين الجماهير، **لن تضر اليهود**، بل انها « حركة مفيدة لتطوير الخلق اليهودي » !

وهكذا تنطلق الصهيونية من ان:

- اللاسامية توحد اليهود وتجعلهم شعبا واحدا.
- اللاسامية ابدية وكل محاولات اندماج اليهود في اوطانهم فاشلة.

ومن ثم، كما هو واضح، يبقى حل « المشكلة اليهودية » هو بناء دولة يهودية. ولتحقيق هذا الهدف، انطلقت الحركة الصهيونية في تقوية نفسها (ايديولجيا وتنظيميا) وتوسيع نفوذها وتأثيرها في الجاليات اليهودية، جاهدة في نفس الوقت على تمتين صلاتها وروابطها مع القوى الاستعمارية بما في ذلك الاطراف اللاسامية. فهذه الاخيرة لا تشكل خطرا على الصهيونية بل على العكس عاملا مساعدا لتحقيق اطماعها. وهذا سر التقارب بين الايديولوجيتين ـ رغم التناقض الظاهري ـ وهذا هو السر في تعامل الصهاينة مع النازيين قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد درست الصهيونية مع حليفها الرئيسي: الاستعمار البريطاني، عدة اقتراحات حول موقع الدولة اليهودية المقبلة (فلسطين، اوغندا ...)، قبل ان يستقر رأي الطرفين على فلسطين. ويرجع اختيار فلسطين لسهولة اقناع اليهود باعتبار العامل الديني والذكريات التاريخية القديمة ولتمازج المصالح الامبريالية ـ البريطانية خاصة ـ والاطماع الصهيونية. فقد كتبت آنذاك « ايفننغ ستاندرد » البريطانية تقول: « لقد اوضحت المصالح البريطانية منذ وقت طويل ضرورة قيام دولة حاجزة بين مصر وحكومة تركية معادية. والصهيونية تزودنا بالحل ». ويقول الصهيوني « ماكس نوردو »: مخاطبا البريطانيين: « نعرف ما تتوقعونه منا. تريدون ان نكون حرس قناة السويس. علينا ان نكون حراس طريقكم الى الهند عبر الشرق الادنى. نحن على استعداد لان نقوم بهذه الخدمة العسكرية ولكن من الضروري تمكيننا من ان نصبح قوة حتى نقدر على القيام بهذه المهمة ».

وبحصول الصهيونية على وعد بلفور السيىء الذكر، عززت الصهيونية خطتها العملية الاستيطانية (تهجير اليهود، شراء الاراضي او اغتصابها ... الخ) وصعدت عملياتها الارهابية في فلسطين ووثقت اتصالاتها وروابطها الدولية الى ان حظيت بقرار 1948 الذي يعطي « الشرعية الدولية » للدولة الصهيونية. □

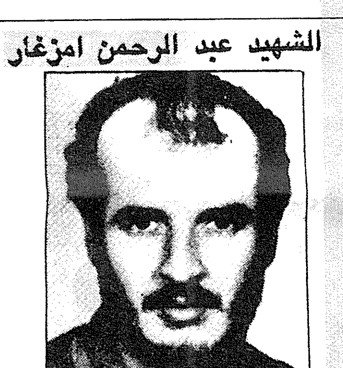
(١) أميل توما: جذور القضية الفلسطينية.

البعد العربي للقضية الفلسطينية ...

ما من شك في ان الامبريالية لعبت دورا حاسما في تشكيل الدولة الصهيونية. فبدون دعم بريطانيا وبقية القوى الاستعمارية، ما كان في امكان الحركة الصهيونية ان تفرض نفسها. فهذا الدعم وفر لها امكانيات الارهاب والتهجير وغطاء « الشرعية الدولية » عبر الامم المتحدة في ذات الوقت. غير ان هذا الدعم لم يكن تكفيرا عن جرائم معينة ارتكبت في حق اليهود، بقدر ما انه يخفي من ورائه اهدافا محددة بوعي الصهاينة انفسهم. ان الموقع الاستراتيجي الهام لفلسطين والاهمية الاستراتيجية للوطن العربي بشكل عام هي بيت القصيد لدى القوى الامبريالية التي وجدت في الاطماع الصهيونية « الغطاء الانساني » لتغليف مراميها الحقيقية. فتشكيل الدولة الصهيونية جاء اصلا، لخلق قاعدة عدوانية لحماية المصالح الامبريالية وخدامها المحليين وقوة ضاربة لمواجهة اي مد تحرري يعصف على المنطقة حفاظا على الوطن العربي في حلقته المفرغة: التجزئة والتخلف والتبعية. وفي هذا الاطار يشكل التوسع نقطة ثابتة في الاستراتيجية الصهيونية بحجة « البعد الامني الجغرافي السياسي » التي شرعتها النازية الالمانية لاكتساح العالم. فمشروع « اسرائيل الكبرى » من الفرات الى النيل، موجود باستمرار لشحن عواطف اليهود وتعبئتهم لخوض الهجومات العدوانية على الشعوب العربية. ان هذه المسألة تعطي للقضية الفلسطينية بعدا عربيا شاملا: فاغتصاب فلسطين فضلا عن كونه تشريدا للشعب العربي الفلسطيني، يشكل مرتكزا اساسيا في الهجمة الامبريالية على الوطن العربي ككل.

ان ادراك هذا البعد، جعل قادة الصهاينة يعملون على خلق علاقات وروابط مع الانظمة الرجعية العربية في وقت مبكر. وقد ابرزت الثلاثون سنة الماضية، بما لا يدع مجالا للشك، ان الرجعية العربية تلعب دور الطابور الخامس في الهجمة الامبريالية: بل انها في السنوات الاخيرة لم تخجل من لعب دورها بشكل علني مفضوح. وتتعدد الامثلة والوقائع في هذا الصدد، من بداية الحملة الاستيطانية الصهيونية مرورا بالتقسيم وبمذابح الاردن ولبنان، الى مبادرة السادات وما يجري في جنوب لبنان حاليا. ان ما اكدته هذه الاحداث في مجملها، هو الترابط المصلحي العضوي الذي يجمع بين الرجعية العربية والصهيونية والامبريالية في خندق واحد. والرجعية نفسها لم تعد تخشى من كشف هذه الحقيقة (السادات، الحسن الثاني ...). ولعل ما يشجعها في ذلك هو رجحان الكفة لصالحها منذ هزيمة 1967 وامساكها بزمام المبادرة تحت قيادة الرجعية السعودية.

الشهيد عبد الرحمن امزغار



- ولد في المغرب عام ١٩٤٤.
- شارك في اكثر من عملية بطولية داخل الارض المحتلة.
- استشهد في عملية كفار يوفال في ١٥ـ٦ـ٧٥.

لقد اصبح التناقض الاساسي على الساحة العربية واضحا ومتميزا، فهو يضع من جهة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي ومن جهة ثانية الجماهير الشعبية العربية وقواها الحية. ان مجمل هذه العوامل تجعل من الصراع مع اسرائيل، الواجهة الصدامية الاولى مع التحالف المذكور. وهذا ما يجعل من القضية الفلسطينية بالتالي الحلقة المركزية في النضال القومي العربي.

غير ان هذه المسألة لا تنفي اهمية الصراع على المستوى القطري وخصوصيته: بل هي، على العكس من ذلك، تطور هذا الصراع وتنميه بتوظيف البعد القومي على المستوى القطري. والعكس صحيح ـ واساسي ـ اذ ان توظيف الصراع على المستوى القطري في بعد قومي شامل، خدمة للقضية القومية وتقدما لها. فالوعي بالبعد العربي للقضية الفلسطينيتة لا يعني الوقوع في انغلاق اقليمي والاكتفاء بترديد شعارات المساندة لها والادهى من ذلك اعتبار النضال من اجل فلسطين « عبئا » و « تضحية » تفرضها علاقات الجوار والتضامن.

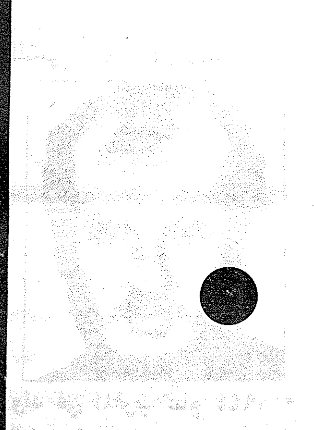
ان الحقيقة الاساسية التي فرضت نفسها في فترة الثلاثين سنة التي مرت على اغتصاب فلسطين، هي ضرورة وحتمية الجبهة القومية لرص صفوف القوى الشعبية المتجذرة وتوحيد طاقاتها لمواجهة عدو عرف دوما كيف يعيش ويستفيد من التناقضات والخلافات المزيفة وبتنسيق كامل ومحكم بين اطرافه. □

الامبرياليـــة

• اما النقطة الثالثة ، فهي تتعلق بخرافة التكوين المهني ونقل التكنولوجيا والمساهمة في التنمية. وهذه الخرافة لا يطرحها منظروا الاتجار بالعمال المهاجرين فقط ، بل تتبناها ايضا منظمات دولية مثل الامم المتحدة ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ... في حين انه يكفي الاطلاع على المعطيات المرقمة المتعلقة بالجاليات المهاجرة في أوروبا الغربية ، لملاحظة ان اقل من 10 % من العمال المهاجرين هم الذين يتلقون تكوينا مهنيا . بل اكثر من ذلك يعمد مستقطبوا اليد العاملة في عين المكان الى فرز الجزء اليسير من العمال الاكفاء المكونين بتكاليف كبيرة من طرف الدول المصدرة . وعلى اية حال فان موقف ارباب توفر الدول المصدرة لليد العاملة على البنيات الصناعية الملائمة . ومن جهة ثانية الى ان العامل المهاجر ، المتعب والمنهك بسبب النفي الاضطراري ، لا يفكر لدى عودته الى بلاده الا في نسيان عمله القديم . ولذلك يعمل هذا المهاجر بكل جهده لحيازة تجارة صغيرة بما وفره خلال عمله ، مساهما بذلك في تضخيم القطاع الثالث المتضخم وغير المنتج اصلا .

• فيما يخص النقطة الرابعة المتعلقة بتحويلات العملة الصعبة وبالتوازن النقدي المترتب عن ارسال النقود من طرف العمال المهاجرين . فلندرس بامعان المعطيات المرقمة المهاجرين في اجمالي الناتج الداخلي لنفس السنة بفرنسا . مولت اذن وبشكل واسع ، الواردات النفطية الفرنسية برصيد ايجابي يتراوح ما بين 37 و39 مليارا من الفرنكات !

ان التحويلات المحققة في اتجاه الدول المصدرة لليد العاملة ، تتمركز فقط في القطاعات غير المنتجة وليس لها اذن اي انعكاس على البنية الصافية للرأسمال الثابت ، وهي لا تلعب اذن اي دور على مستوى المناطق المتأثرة بالهجرة لتقويم اوضاعها الاقتصادية عن طريق خلق هياكل تشد وتحفظ اليد العاملة الفلاحية المبلترة نتيجة تخريب متسارع للوضع الفلاحي الاصلي . وبما





العمل شديد الوضوح ، كما يتبين من المقطع التالي المأخوذ من المقرر الصادر عن الندوة الدولية لارباب العمل بأثينا سنة 1969 :

« بادىء ذي بدء ، تعتبر العديد من المؤسسات بانه ليس في مصلحتها ان تعطي للعمال المهاجرين تكوينا يساهم في تنحيتهم من مراكز العمل التي لا تتطلب كفاءة كبيرة والتي ترجع ضرورة هجرتهم اليها اصلا . ان وظيفة رب العمل هي ربح المال . وهو يكون (العمال) حسب حاجياته الخاصة ... لا يجب ان يعتبر العمال المهاجرون ان لهم الحق في تكوين مهني مهما كان مستوى معارفهم . فما يجب الكلام عنه هو الفائدة من تكوينهم لا الحق في هذا التكوين » .

اما الجدارة التي توفرت عليها الاقلية الصغيرة من العمال والمفروض فيها ان تسمح بنقل التكنولوجيا ، فهي لا تستخدم الا في حالات استثنائية نادرة ، وذلك راجع من جهة ، الى عدم التالية :

ساهم العمال الاجانب النشيطين في اجمالي الناتج الداخلي بفرنسا سنة 1970. بـ 51 مليارا من الفرنكات . ساهمت فيها جالية العمال المغاربة على سبيل المثال ، بـ 3 مليارات و570 مليون فرنك فرنسي. في حين ان القيمة الاجمالية للتحويلات التي تمت في اتجاه المغرب ، من طرف مجموع العمال المغاربة في أوروبا لا تصل الا الى 288 مليون فرنك . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار القنوات الموازنة للتحويل ، نقدر المجموع بـ 400 مليون فرنك بالنسبة لأوروبا سنة 1970 . فالفرق اذن شاسع ، وبمجرد المقارنة بين هذه المعطيات المرقمة ، تتهاوى كل حجج منظري تجارة العمال المهاجرين وتجار الرقيق العصريين .

وكمقارنة بالغة الدلالة ، صرفت فرنسا على وارداتها من النفط سنة 1970 ، ما بين 12 و14 مليارا من الفرنكات ، اي ان مساهمة العمال ان جزءا كبيرا من هذه التحويلات يستخدم في سد الحاجيات المعيشية للعائلات الباقية في البلد ، فانها تساهم في تعميق تيار الهجرة الخارجية ، باعتبار ان هذه العائلات تتعود الاعتماد على الموارد الخارجية وتهمل تدريجيا الاشغال الفلاحية .

وفي نفس الوقت ، تغذي هذه التحويلات شبكات واسعة لتهريب العملة الصعبة والتي تؤدي الى تهريب الرساميل الى الخارج لصالح الطبقات الحاكمة ؛ ونتيجة انعكاساتها المحللة سابقا ، تغذي هذه التحويلات ايضا ، توترات تضخيمية تنجم عنها اختلالات هامة في التوازن النقدي لصالح الرأسمال الامبريالي والطبقات الحاكمة المحلية .

يظهر اذن بشكل واضح ان الهجرة تساهم بالتأكيد في تقوية اختلال اوضاع البلدان المصدرة لليد العاملة وفي تعميق ظاهرة التبعية للامبريالية . □

الهجـــــرة و

في اطار « ندوة التضامن العربي الأوروبي ضد الامبريالية » ، التي نظمت في باريس في شهر يناير 1978 ، بمبادرة « تجمع مساندة القوى التقدمية العربية » ألقي عرض هام حول موضوع الهجرة والامبريالية ، ارتأينا نشره بمناسبة عيد الطبقة العاملة ، ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي تشمل العديد من العمال المغاربة في المهجر ، على اساس ان نتابع موضوع الاوضاع المأساوية في البادية المغربية في العدد المقبل .

ان ظاهرة الهجرة في البلدان المستعمرة سابقا ، لها اسبابها التاريخية التي لا يمكن فصلها عن واقع الاستعمار ، ذلك انها تشكل النتيجة المباشرة لتحطيم النيات الاجتماعية القائمة ؛ لقد شكلت الهجرة احد الشروط اللازمة والعاجلة لبناء القاعدة الرأسمالية في هذه البلدان . فهذا البناء استلزم اذن ، تحطيم نمط وعلاقات الانتاج وتحطيم واعادة توجيه قنوات المبادلات واقطابها ، والتمدين المسرع والفوضوي ، والاستعمار الفلاحي ... الخ . وهكذا رتب كل مجال وطني ونظم بشكل يصبح معه مرتبطا بالمحيط الرأسمالي بالمعنى الذي يخدم فيه فقط ، مصالح الرأسمال والطبقات المحلية المختارة للعب دور الوسيط .

لقد اصبح كل بلد خاضع للهيمنة الاستعمارية الاوروبية ، مستودعا لتوفير المواد الاولية بمختلف انواعها ولتوفير الرجال ايضا ؛ حيث استعمل هؤلاء سواء كمرتزقة وجنود في غزو مناطق اخرى من العالم او ابان الحربين العالميتين .. او كيد عاملة في عين المكان او في الدول الاستعمارية نفسها .

ان الهجرة في الواقع ، نتيجة للفيض الناجم عن عمليات النزوح الداخلية التي أثيرت وهيجت عن قصد ، بتشتيت الهياكل الاجتماعية عن طريق استعمال وسائل : الغزو العسكري والتعسف الاداري والقمع السياسي والاغتصاب المنهجي للاراضي الفلاحية ... الخ .

بيد اننا نعلم ، ان منظري الاستعمار سارعوا لتبرير تحطيم البنيات الاجتماعية في الدول المستعمرة او بلترة سكانها . بل اكثر من ذلك ، فسروها على انها مؤشرات اكيدة على طريق التقدم والعصرنة . ويشكل « روبير مونتان » نموذجا معبرا عن هؤلاء الايديولوجيين الذين لا زالت تعليلاتهم . ولحد الآن مع الاسف (وهذا منذ اكثر من عشرين سنة) . تنشر وتردد وكأنها حقائق ثابتة .

ومع ذلك ، فقد نجح عدد كبير من المؤلفين منذ القرن الماضي ، في ابراز وتسليط الضوء على العلاقات الوثيقة التي تربط بين ظاهرة الهجرة والواقع الاستعماري والامبريالي . فقد بين « انجلز » ، على سبيل المثال ، كيف ان بناء القاعدة الصناعية الانجليزية كان مستحيلا تقريبا ، بدون احتياطي اليد العاملة المستمدة من « سكان ايرلندا العديدين والمحرومين » . (ف. انجلز ، وضعية الطبقة العاملة الكادحة في انجلترا ، ص : 134) . كما ان مؤلفين آخرين ، لاحظوا ان ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال الناجم عن التناقضات « ما بين الرأسمالية » والمنافسة ، يؤدي بالضرورة الى ميل نحو تناقص في معدل الربح ؛ فالهجرة ، بسبب وتيرة التوسع - التقلص المميزة للرأسمالية ، تشكل اذن احد العوامل الحاسمة في الاحكام والانتظام ، اي عامل حفاظ على مستوى مرتفع دائما لمعدل الربح هذا . فالمهمة الرئيسية للهجرة تكمن في استعمالها كعامل تحكم وضبط في الحفاظ على مستوى الارباح ، هذه المهمة التي يمكن التعبير عنها بما اسمته احدى نشرات صحيفة « لوموند » : « استغلال في كل الاتجاهات » (ملفات ووثائق ، السلسلة : ب ، رقم 4 ، جوان 1973) . ان هذا الاستغلال ينعكس على مستوى الاجور ، على سبيل المثال ، بفوارق تتراوح ما بين 20 بالمائة و30 بالمائة بين سكان اصليين وعمال مهاجرين ، لهم نفس العمل ونفس التأهيل . وفي ظرف أزمة ، كما هو الحال منذ 1973 ، تقوم اغلب المؤسسات بتسريح العمال وتشغيل عمال مؤقتين وبخاصة من بين العمال الاجانب المضطرين لقبول اجور منخفضة دون ان يتوفروا على تغطية التأمينات والضمان الاجتماعي خاصة في حالات المرض او حوادث الشغل الخطيرة . وحسب بعض المعطيات الاحصائية هناك ما يقارب 50 % من اليد العاملة في قطاعات المناجم والبناء والفلاحة ، من العمال المهاجرين المؤقتين .

وهناك جانب رئيسي سكت عنه عدد كبير من المؤلفين ، وهو ان العمال المهاجرين ادمجوا في قنوات الانتاج الرأسمالية دون ان تتكفل الدول المستقبلة بادىء ذي بدء بتكاليف التربية والتكوين ، التي تبقى بالطبع على عاتق الدول المصدرة التي تسلم بهذا الشكل عمالها في اشد عمرهم ، نتيجة الانتقاء الصارم في مجال اختيار هؤلاء العمال .

وحسب بعض التقديرات ، تقتصد أوروبا الغربية كل سنة ، بما يقارب خمسة ملايين من العمال المهاجرين ، حوالي 50 مليارا من الفرنكات في مجال التربية والتكوين فقط ، على حساب الدول المصدرة لليد العاملة . وبالاضافة الى ذلك هناك « الارباح السياسية » التي لا تقدر ، والارباح المحققة في التعويضات الاجتماعية والتقاعد والسكن وارباح الاستثمارات ... الخ .

ولتغطية نظام الاستغلال والاتجار بالعمال المهاجرين ، طورت نظرية تبريرية من طرف بعض المصالح وعدد كبير من المؤلفين ، بنجاح لا ينكر .

وسنتناول هنا الحجج الرئيسية في هذا الطرح :

1) البطالة وقلة الشغل .
2) الانعكاسات الديموغرافية .
3) التكوين المهني ونقل التكنولوجيا والمساهمة في التنمية .
4) التحويلات والعملات الصعبة والتوازن النقدي .

● فيما يخص النقطة الأولى ، يقال ان الهجرة تساهم في تخفيف البطالة في الدول المصدرة لليد العاملة ، في حين ان احصائيات هذه الدول تبين ان جالياتها المهاجرة تشكل ، حسب الحالات ، اقل من 5 % من السكان الذين هم في سن الشغل ، اي انها ضعيفة التأثير على مشكل البطالة .

● اما الحجة الثانية ، فهي ان الهجرة تساهم في تخفيض الضغط السكاني في البلاد المصدرة لليد العاملة ، غير ان هذا لا يحول في الحقيقة والواقع ، دون تضاعف عدد سكان هذه البلدان كل 22 سنة في حين لا يتضاعف سكان العالم الا كل 33 سنة .

ماذا عن مركز «ارانك»

منذ مدة طويلة نفت السلطات الفرنسية وجود هذا المركز الواقع قرب مرسيليا ، وكان لا بد من انتظار فرار أحد محتجزيه ليعترف بالحقيقة والواقع .

لم يعد الأمر يتعلق باشاعة أو ضجيج ، مركز ارانك يوجد حقا . ليس سجنا ولكنه مركز للعبور كما يحدد ذلك المسؤولون . فبالنسبة لهم مركز العبور هذا هو المكان الذي يحتجز فيه الأجانب الذين صدر في حقهم قرار الطرد من فرنسا .

قانونيا تطبق المسطرة التالية بالنسبة للأجانب : يصدر مرسوم موقع من طرف وزير الداخلية بالنسبة للذين يوجدون في حالة الجرم المشهود وفي حالة الاخلال بالنظام العام ، وهذا الأخير بحكم شموليته يمكن تأويله بمرونة كبيرة .

يتمتع الشخص الذي مسه مرسوم الطرد بحق اللجوء الى القضاء ومناشدة العدالة ويصدر الحكم ، ويحدث انه في غالب الأحيان عندما تتاح فرصة التقاضي للأجانب الذين مسهم قرار الطرد أن يلغى مثل هذا القرار .

هل يمكن القول ان أعمال الشرطة تتعارض مع ما تدافع عنه العدالة ؟ او هل من اجل الغاء مثل هذه القرارات يكفي اللجوء الى العدالة ؟ مادام الأمر يتعلق بالوقت الذي يمكن من اللجوء للقضاء تبقى الوسيلة الوحيدة اذن هي حجز الأجنبي ومنعه من حريته حتى لا يتمكن من المقاضاة وبعد أن تنتهي المدة التي يمكن فيها اللجوء للمحكمة تكون السلطات المختصة قد لاحظت عدم لجوء المعني بالأمر للقضاء وبالتالي تعمد الى تنفيذ قرار الطرد .

هكذا انكشفت الحقيقة التي أقيم من أجلها مركز « ارانك» وهي تشرح زيادة على ذلك معنى الرقم القياسي الذي تعرفه مدينة مرسيليا بخصوص طرد العمال الأجانب .



غربة المهاجر

خصصت جريدة «لوموند» ليوم 11 ابريل 1978 في صفحتها الأولى استجوابا ألقاه الكاتب المغربي الطاهر بنجلون مع العامل الجزائري سعيد حمادي اخترنا أخذ بعض الفقرات منه باعتبارها تعكس حالة التمزق الاجتماعي التي تعاني منها الأسرة المهاجرة كيفما كانت جنسيتها الى الدولة الرأسمالية عامة وفرنسا على الخصوص .

س : كم يبلغ سن أطفالك ؟

ج : ابنتي في الثامنة من العمر وتسمى حورية أما ابني ففي السادسة والنصف ويسمى المختار .

س : هل كنت بفرنسا عند ولادتهما ؟

ج : نعم ، توصلت يوما بتلغراف يخبرني بذلك ، لكنني لم أستطع الذهاب ، فلم أشهد ازدياد حورية ولا المختار . وأول مرة رأيتهما كانا قد كبرا . وأبي هو الذي اختار لكليهما الاسم .

س : هل يتعرفون عليك ؟

ج : في البداية ولمدة خمسة عشر يوما اعتبر اجنبيا بالنسبة لهما ، يناديان والدي أباهما ، بعد ذلك يتعودان شيئا فشيئا لكن ما ان يعتادا حتى يحين الرحيل ، ويكون علي لزاما أن أغادرهم ليلا عندما يكونا نائمين ، أرحل دائما بالليل متعمدا ، اهون علي من ان اراهما يبكيان..

هل تعلم أني أبدأ أشعر بمغص وألم خمسة عشر يوما قبل مغادرتهما . أشتري ورقة السفر خفية ولا أخبر زوجتي حتى اليومين الأخيرين فهي الأخرى تصاب بالمرض عندما يحين وقت السفر .

س : هل ترى زوجتك مرة كل سنة ؟

ج : منذ أحد عشر سنة على زواجنا أكون رأيتها ما يقرب من ثلاثة عشر شهرا . ومنذ مدة أحصل على شهرين كعطلة سنوية : شهر العطلة المأجور وآخر دون مقابل . ومع ذلك شهرين في السنة ليس بالكثير . هل تعرف فرنسيين يقبلون العيش بعيدا عن زوجاتهم واطفالهم ؟ أقول هذا لأذكر بقرارات سطوليري التي تمنع المهاجر من احضار عائلته . نعم من السهل عليهم أن يمنعونا من ذلك لكنهم لا يعلمون كم نقاسي وكم نتحمل . لا ، لا يعلمون ذلك .

س : هل حاولت أن تصحب معك عائلتك الى فرنسا ؟

ج : نعم في البداية زوجتي . لكن قبل كل شيء كان علي أن أجد سكنا مناسبا ، وتأدية ثمن كرائه لمدة ستة أشهر مسبقا ، ثم الادلاء بأوراق ادارية كثيرة ... لا ، ليس هناك سكن للجزائريين سوى هذه الغرفة الضيقة التي لا تتعدى اثني عشر مترا مربعا ، في هذا المبنى الخرب وغير الصحي ، بدون شمس ، اننا نعامل كالبهائم .

في المساء عندما أدخل الغرفة فكأنما الج قبرا .

قلت في البداية عملت على اقدام عائلتي لأن الحياة بدونها تفقد كل معناها لكنني قاسيت من العنصرية وعشت ظروف الفقر فقلت لنفسي كفاني هذا الفقر حتى أقاسمهم اياه . وعلاوة على هذا أليس من الوقاحة الاتيان بوالدي حتى يرى الحياة المخجلة التي أعيشها هنا .

وفي الاخير يوجه سعيد حمادي سؤالا الى الطاهر بنجلون :

- هل أنت مغربي ؟
- نعم .
- لا يهم كلنا اخوة .□

لمحة عن الشعر الفلسطيني في المعركة

ان مراجعة الشعر العربي عموما ، تؤكد لنا أن هذا الشعر لم يكن ابدا مفصولا عن الحياة السياسية ، بل نجده كان يغنيها أحيانا ، سواء بتصوير الصراعات او باذكائها ، سواء في العصر الجاهلي او الأموي او العباسي او غيرها من العصور او المراحل التي مر بها الشعر العربي . وهو بذلك كان على جانب كبير من الأهمية والأثر فيها . والانتماء السياسي للشعر لم يكن موقوفا على الأمة العربية فقط ، بل نجد هذا الطابع يعم كل الشعراء السلافيين في الأمم السابقة .

وقد كان من الطبيعي ان ينتحي الشعر منحى وطنيا أيام المحنة التي عانى منها الشعب العربي . عندما حاولت قيود الاستعمار تكبيله . وعندما جثم بكل ما لديه من قوات على أرضه فبرز الشعر في هذه المرحلة ليوازي النضال الوطني الذي كان في بداياته نضالا سياسيا . طبع الشعر العربي عموما بطابع التصوير للواقع ، والاغراق في رفض الثقافة الأجنبية والتمسك بالثقافة الوطنية وبالالتزام الفني وتوجيهه لخدمة الحركة الجماهيرية المعادية للاحتلال والهادفة للنهوض الوطني والتقدم الاجتماعي .

والأدب الفلسطيني عموما لم يكن شاذا عما كان يجري في الساحة العربية ، بل انه ساير المعركة عن كثب ، فنجده شارك في البدايات الأولى لظهور المقاومة ، بل أكثر من ذلك نجد أن الشعراء الفلسطينيين كانوا بحق قدوة الشعب الفلسطيني في نضاله خاصة في العقد الثالث أي بين صدور وعد بلفور وعام النكبة ، ولم يكن من باب الصدف أن يشدد الشعر الفلسطيني في هذه المراحل على وحدة الصف العربي ، وأن يبدي حسا وحدويا ناضجا ومبكرا . ذلك أن المشكلة الفلسطينية قد خلقت بالضرورة توجها قوميا عميقا وأصيلا في وعي الفلسطينيين ، مما دفع بحركة الشعر الفلسطيني الى التحول تحولا جذريا من حيث نضجها ونموها في هذه المرحلة ، باحتدام الصراع واشتداده ضد المستعمر البريطاني وحليفه الصهيوني . فالتصق الشعر بقضية الجماهير ، وأصبح الشاعر في هذه المرحلة معلما للشعب كما سبق ذكره . ولعل الصرخة الأولى التي أطلقها الشاعر عبد الرحيم محمود ، كانت أصدق تعبير عن شعراء هذه المرحلة سواء منهم الذين شاركوا بالبندقية أو اؤلئك الذين ظلوا يحملون في داخلهم هموم الشعب الفلسطيني ، وأشواقه وتطلعاته ، فعانوا من ألوان القسوة والتعذيب سواء داخل الأرض أو خارجها .

ساحمل روحي على راحتي　　　وألقي بها في مهاوي الردى
فإما حياة تسر الصديق　　　واما ممات يغيظ العدا .

وبعد تنكبه سلاحه واستشهاده في معركة الشجرة كان له بالفعل «ممات يغيظ العدا» .

ظهر الجيل الثاني من الشعراء الفلسطينيين بعد النكبة ، وقد كان جيلا أكثر هضما للتراث العربي والانساني عموما ، ذلك التراث الذي حاول الغزاة استلابه وطمسه ، فأعاد شعراء هذا الجيل احياءه وتمسكوا به ، ولكنهم في احيائهم هذا التراث العربي حاولوا تثويره في قصائد ذات طابع خطابي وحماسي في آن معا ، دون الاسفاف ودون الاغراق في العاطفية المجانية . فاهتمت القصيدة أو جعلت من واجبها تثوير الحس والشعور الفلسطينيين ، لكن تجدد الموضوعات بعد انطلاقة الثورة ، كان لا بد له من أدوات تعبيرية جديدة ، فلم يصبح الشعر احدى عناصر المعركة فقط ، بل تجاوز ذلك ليغطي كل مواضيع الصراع ، محاولا التعمق والمشاركة الفعالة ليس بالتحريض والتثوير ، بل بالمعاينة البصرية اللمسية للأحداث التي استهدفت تجسيم التاريخ في مشخصات عيانية .

لقد اتسم هذا الجيل أكثر من أي وقت مضى بتأكيد الهوية الفلسطينية وقوفا ضد السياسة الصهيونية لمجابهة عمليات التهجير والتشريد . ووقوفا كذلك ضد كل محاولات الطمس التي استهدفت تاريخ فلسطين وكل تراثها الحضاري ، وذلك بالتشبث بهذا التراث ، اضافة الى تأكيد الذات الفلسطينية . فالظروف التي عاشها الفلسطيني دفعت أبناء هذا الجيل الى استلهام أدوات وأساليب جديدة للتعبير ، جمعت بين الماضي الشعري ، والجديد منه . فبلورت بذلك خطا قائما على أساس الالتزام الحر بقضية الحرية ، مرتبطا بمعركة التحرر الوطني التي تخوضها الأمة العربية منذ زهاء قرن من الزمان .

ان الظروف والمراحل التي مر بها الشعر الفلسطيني هي ظروف دفعته أكثر من غيره الى معايشة التجربة الفلسطينية والى صقل هذه التجربة سواء بالمعاناة الفردية أو الجماعية محاولا الاستفادة من التجارب التي سبقته في هذا المضمار . ومحاولا ربط نضالية الشعر بنضالية السياسة . مما جعله شعرا معبرا عن طموحات الجماهير الشعبية والمشردة . محاولا كذلك طرح هذه التجربة في غمار التجربة العربية ، خاصة وأن النضال في مراحله الأولى كما أسلفنا في القول كان نضالا يجمع الأمة العربية ككل ، اضافة الى كل شعوب العالم الثالث .

ان هذه التجربة الرائدة علمت الشاعر الفلسطيني كيفية التعامل مع الكلمات باعتماده معجما غنائيا ثريا بالعواطف الصادقة والأخيلة المبدعة ، معجم تكثر فيه المفردات الحسية الخالية من التلاعب بالألفاظ ، والبعيدة عن المفردات التجريدية .

قلت : فليبدأ الماء ... يافقراء العرب
انني خالع صاحبي فاخلعوهم معا .

فمثل هذه الكلمات لا تعبر فقط عن وحدة الصف العربي بل تتجاوزها الى أكثر من ذلك . الى الحس الطبقي ، والى ضرورة بناء الجسد العربي الواحد ، بسواعد الفقراء الكادحين ، بالابتداء بخلع الحكام والملوك ، فالثورة هنا أو الوحدة هي ثورة ووحدة الكادحين من أجل تحقيق التحرير الحقيقي للأمة العربية . ومن خلال هذا يتضح أنه لا غرابة في الأمر عندما نجد الشاعر الفلسطيني يندد في شعر سلس مرن بموقف وواقع الأنظمة العربية تلك التي تآمرت ولا زالت تتآمر على الشعب الفلسطيني بل والعربي عموما .

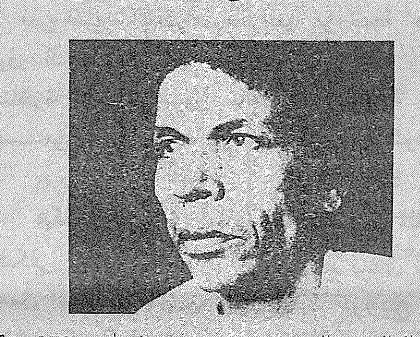
أضاعوني وأي فتى أضاع الأهل والخلان
ألا لا برأتهم من دم عمان .

ان الشعور بالتلاحم النضالي ليس موقوفا فقط على التلاحم العربي ، بل بضرورة طرح هذا النضال في اطار أعمق ، أي في اطاره الأممي وبالتالي ضرورة المساندة لكل نضالات شعوب العالم الثالث وضرورة تأييد كل المقموعين والمعذبين في الأرض . وقد أحس الشاعر الفلسطيني ذلك ، فطرح شعره في اطاره الشمولي موضحا أن صراعه الفلسطيني العربي ، صراع يجمع الشعوب المستغلة ، فأيقن ضرورة التلاحم والمساندة ، فغنى لكل المناسبات ولكل هؤلاء .

أغني لكم
وأقول لكم
ياربيع بلادي الذي ينبت الآن فوق رؤوس المغاوير
عبر الأرض التي حرروها
وحول ... وفي قلب حارات سايغون
في ساحة البنك
وفي وجه أنجيلا ديفيز
في الاباما
وفي هارلم
يطلع هذا الربيع

حاولنا من خلال هذه العجالة تسليط بعض الأضواء على بعض اللمحات التي طبعت الشعر الفلسطيني ، وابراز أهم مراحله ، وكيف أنه كان الابن الشرعي لكل هذه المراحل ، فكان المخلص الأمين ، والمعبر بدقة عن احساسات الجماهير الفلسطينية ، وكيف أن التجربة والمعاناة سواء منها الفردية او الجماعية ، صقلت هذا الشعر فجعلته يلتصق بهذه النضالات فيصورها أبدع تصوير في أسلوب سلس مرن ، وكيف ساعد على تثوير الحس الفلسطيني وتحميس الجماهير ، ثم بالتالي كيف يصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة الفلسطينية ومن التشرد والاضطهاد . □

نداء من السجن



في الثالث والعشرين من شهر فبراير 1978 قدم الشاعر احمد فؤاد نجم وزوجته والشيخ امام مع ثمانية طلبة من جامعة عين شمس للمحاكمة بتهمة « قصائد مخلة بأمن الدولة » . واذا كانت التهمة غنية في حد ذاتها عن كل تعليق . فان ادهى ما في الامر ان « المتهمين » مثلوا امام المحكمة العسكرية العليا !!

ودلالة الخبر واضحة ، فلا الاجراءات القمعية او تشريعها بالقوانين والمراسيم الجديدة ، ولا الحملات « التطهيرية » التي شكلت الصحف والمجلات واجهزة الاعلام لابعاد غير المرغوب فيهم ، ولا السيطرة على الاتحادات والمنظمات الثقافية والاعلامية ، كانت كافية بالنسبة للنظام الذي يضطر الآن لملاحقة الكلمة المناضلة من افواه اصحابها .

لقد استطاع الشاعر تسريب رسالة من معتقله ننشر فيما يلي بعض مقتطفات منها : (...) « اذا كان مثول مواطن مصري - باستثناء ضباط وجنود الجيش - امام محكمة عسكرية هو في حد ذاته امرا غريبا ، فان تقديم فنانين وكتاب وطلبة امام مثل هذه المحكمة ، نفي لحق الفنانين والكتاب في التعبير لا اكثر ولا اقل ، لا في مصر او في الوطن العربي فقط وانما في العالم اجمع » .

(...) « ان كل صفحة من صفحاته (صفحات تاريخ الحضارة العربية) تنبذ هذا الاسلوب الدنيء الذي لجأ اليه النظام لارهاب اولئك الذين لا يغنون اغنيته . اولئك الذين لا يظهرون تأييدهم وتعلقهم بجزاري اطفال دير ياسين ، وامهات بحر البقر وعمال ابو زعبل » .

(...) « لقد اخترنا اذن ، كمثقفين وطنيين مصريين تواقين الى ثقافة انسانية حقيقية ، ان نغني من اجل الشعب ، وسنستمر في القيام بذلك مهما كانت الظروف » (...) □

عندما تصبح الديماغوجية مذهبا ..!

• • •

في افتتاحية العدد السابق ، حددنا الاطار العام الذي جرت فيه «مناظرة الأحرار» ، كمناورة للتغطية على المحاولة التي يستهدف من خلالها النظام خلق تنظيم سياسي يدخل بواسطته ساحة العمل السياسي الحزبي وينظم من خلالها الدفاع عن مصالح الطبقة الكومبرادورية ، جنبا الى جنب مع باقي الأجهزة القمعية . وفي هذا العدد نقف من جديد عند هذه المحاولة للعمل على فضح أغراضها الواضحة والمستترة .

لماذا «الأحرار» ؟

يركز الأحرار في تصريحاتهم على أن تنظيمهم السياسي يأتي تلبية لضرورة ملموسة .

فعلا ... ان النظام ، بناء على تجربته السابقة ، في حاجة الى تنظيم سياسي لمواجهة الحركة الوطنية والتقدمية حتى لا يترك أي فراغ في الساحة السياسية ...

ولقد جاءت محاولته هذه في سياق تركيز الاستفادة من حملتي «التحرير والديمقراطية» وفي اطار الترتيبات الجديدة التي أقبل عليها النظام منذ ذلك الحين . بدأ بايجاد المؤسسات الشكلية مرورا بتعيين الحكومة الجديدة ومستشاري الملك ، وختاما ببناء حزبه السياسي ...

واذا كان النظام قد اراد ابراز «الأحرار» كتنظيم متميز تحركه مبادرات مستقلة عن جهاز الدولة ، فان هذه المغالطة لا يمكنها أن تخدع أحدا ، اذ **«الأحرار» من النظام واليه** ، جزء لا يتجزأ منه ... وهذا ما يعبرون عنه بدون حرج حينما يعلنون ولاءهم واخلاصهم للحكم القائم .

فماذا يريد النظام من مبادرته هذه ؟

من الواضح أنه لم يكن في نيته بناء حزب يستلم السلطة السياسية ويحكم البلاد بعد فوزه بالأغلبية داخل المؤسسات «الديمقراطية» . ذلك أن الايديولوجية الاقطاعية السائدة عاجزة كل العجز عن انجاز هذا التطور «الليبرالي» .

واذا كانت المحاولة الجديدة تستهدف منح الطبقة الكومبرادورية - عن طريق ايجاد معبر سياسي لها - امكانية التعبير والدفاع عن مصالحها بهدف امتصاص بعض التناقضات الداخلية للنظام من جهة ، ومن جهة ثانية توسيع قاعدته الاجتماعية ... فلا يجب أن ننسى أن **السلطة الحقيقية تبقى ممركزة على شكل حكم مطلق** ، وما المؤسسات «الديمقراطية» الا واجهة شكلية وجدت للتمويه على هذا الحكم ، وملء فراغ الحياة السياسية ، واعطاء الاطمئنان الضروري للحلفاء الأمبرياليين .

وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف حرص النظام هذه المرة على تلافي أخطاء تجربته السابقة فيما يخص اصطناع الأحزاب السياسية التي تتولى مهمة التضليل على الجماهير وبث الغموض وسطها ، فتجربة «الفديك» (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) وغيرها من التجارب التي عرفت الفشل الذريع ، قد حثت النظام على تحضير جملة من الشروط قبل الاعلان عن تنظيمه السياسي .

فعوض أن يتشكل الأحرار كحزب يخوض الحملة الانتخابية للفوز بـ «الأغلبية» ، فضل النظام ضمان هذه الأغلبية مسبقا عن طريق تدخل جهاز الدولة بالتزوير والقمع المباشر ، ثم الاقبال على الخطوات التمهيدية للاعلان عن تنظيم سياسي يجد نفسه أغلبية في البرلمان وهو مدعم بكل أجهزة الدولة ، فتصبح مهمته الأساسية الدعاية للسياسة الرسمية وحفظ مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة .

فمن المسيرة الخضراء وما رافقها من ضجة اعلامية ملأت سوق النشر بالجرائد اليومية والأسبوعية وغيرها ، الى «مناظرة الأحرار» مرورا بالحملة الانتخابية ... كل هذا يصب من مسلسل واحد يروم قيام الحزب المنشود .

هكذا وحتى في اطار لعبة المسلسل الديمقراطي الشكلي ، فان النظام قد أراد وضع بيدق له في ساحة العمل السياسي المنظم ، يتولى ترويج سياسته اللاشعبية والدفاع عنها ، حتى يتسنى له الظهور بمظهر الحكم المحايد ، المتعالي فوق الجميع ، «الضامن للوحدة الوطنية والساهر على المصالح العليا» ... الى غير ذلك من المقولات التي تعرى زيفها منذ زمن غير قصير والتي لن تزيدها عملية «الاحرار» الجديدة الا تعرية وانفضاحا .

الديماغوجية تمر .. ويبقى الواقع !

كما أشرنا سابقا ، فان عملية «الاحرار» موجهة بالدرجة الأولى ضد الحركة الوطنية والتقدمية ، لذا نجدها تعتمد في دعايتها على محورين أساسيين :

• من جهة ، ضمان مصالح الفئات البرجوازية وفئة التكنوقراطيين والمثقفين ومحاولة اقناع هؤلاء بالخصوص بعدم جدوى المعارضة في صفوف الحركة التقدمية مع ما يتضمن ذلك من مخاطر ... بينما الانتماء للأحرار يضمن خدمة المصالح في أقرب الآجال ...

• ومن جهة ثانية ، تضليل الجماهير الشعبية في البادية على الخصوص وتوسيع الدعاية للسياسة الرسمية تحت تغطية «محايدة» ، سعيا وراء تركيز الاستيلاب وشد الجماهير تحت نفوذ الايديولوجية الاقطاعية المنحطة .

وهكذا نرى «الأحرار» يعملون بكل وقاحة على سرقة شعارات الحركة الوطنية وتبنيها لفظيا . فنجدهم يدعون «للعدالة الاجتماعية» و «الحريات العامة» و «احترام حقوق الفرد» ... الى غير ذلك من الشعارات الاستهلاكية الهادفة الى خدمة نفس الأغراض الدعائية .

ويعود «الاحرار» فيتبنون السياسة الرسمية الراهنة جملة وتفصيلا . على المستويين الداخلي والخارجي .

فكيف نفسر هذا التناقض ؟

فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الجارية هي بالنسبة اليه الطريق الأضمن لتلبية حاجيات البلاد وشعبها . والسياسة الخارجية أعطت البلاد «مكانة مرموقة بين الأمم» ...

ان الاعلان عن الولاء والاخلاص للنظام الاقطاعي لا يتناقض في شيء مع تطلعات «الاحرار» والأهداف التي وجدوا من أجلها . يبقى اذن أن الشعارات التي يلوحون بها هي مجرد شعارات ديماغوجية تستهدف التضليل والتشويش على نضال الحركة التقدمية .

لكن مهما بلغت ديماغوجية «الأحرار» التي رفعوها الى مستوى العقيدة والمذهب ، فان الواقع الملموس ، الواقع اليومي للجماهير الكادحة الذي يترتب على نفس السياسة التي يتبنونها ... يبقى في حد ذاته ادانة صريحة لمحاولتهم هذه ، ادانة للحكم القائم بأجهزته القمعية المختلفة ، بتنظيماته السياسية السابقة الفاشلة او تلك التي هي في طريق الانجاز .□

أحرار في النهب والاستغلال

• • •

سعيا وراء ترويج بضاعتهم الفاسدة ، يدعي الأحرار انهم يشكلون تنظيما حرا مستقلا في مبادرته ، معتمدا أساسا على رأي قاعدته فيما يخص تحديد اختياراته وتوجيهاته !

«فلمن تقرأ زبورك ياداوود» ؟

زعيم «الاحرار» هو الوزير الأول ، مسؤولو «الاحرار» كلهم يشغلون مناصب هامة داخل الدولة من وزراء وكتاب دولة وغيرهم ، اضافة الى زمرة من الانتهازيين والمنتفعين المعروفين بعمالتهم للنظام سابقا وآنيا وبالضرورة مستقبلا ... سياسة «الاحرار» ، تصريحاتهم ، ممارساتهم ، كلها دعم لا مشروط لسياسة الدولة .

فهم أحرار اذن في شيء واحد : الحرية التي منحتهم في النهب والاستغلال وخدمة مصالحهم بكل الوسائل المتوفرة من مضاربات واستغلال للنفوذ ورشوة وفساد .□

تشاد - تتمة -

واذا كانت السلطات الفرنسية تتذرع وراء اتفاقية التعاون العسكري مع الحكومة التشادية لتبرير تدخلها، فماذا عن النظام المغربي؟

لا تفسير ولا تبرير لتدخله هذا سوى أنه يندرج في سياق الاعتداءات السافرة على شعوب افريقيا جنبا الى جنب مع القوات الاستعمارية والأمبريالية.

واذا كانت عملية انقاذ نظام موبوتو المنهار قد شكلت سابقة خطيرة حظيت برعاية الأمبريالية و «حياد» حتى بعض القوى الوطنية المغربية، فان واجبنا جميعا، واجب كل القوى الوطنية والتقدمية هو التنديد بهذا التدخل السافر في شؤون الشعب التشادي، وفضح السياسة التبعية التي ينهجها النظام المغربي كبيدق للأمبريالية ومنفذ لمخططاتها في الوطن العربي وافريقيا. انها قضية تهمنا بقدر ما تهمنا قضايا تحرير شعبنا.. فلنقف جميعا أمام السياسة العدوانية للنظام الرجعي المغربي.□

خطر جديد يهدد سبتة ومليلية

في اطار تقنين اوضاع الأقاليم الاسبانية، تقدمت الحكومة الاسبانية بمشروع قانون ينص على تأكيد انتماء سبتة ومليلية للاقليم الأندلسي.

انها عملية تروم تكريس الاحتلال وتقنينه على مسمع ومرأى من الجميع، وفرضه كأمر واقع.

واذا كان سكوت النظام الرجعي المغربي له مبرراته باعتباره - أي النظام - حليفا للاستعمار القديم والجديد.. فان الخطر الجديد الذي يتهدد مصير سبتة ومليلية يستدعي تجنيد كل القوى الوطنية والتقدمية المغربية لفضح هذه المناورة الجديدة والتشبث بوحدة ترابنا الوطني وسيادة شعبنا.

وفي الوقت الذي يتناول البرلمان الاسباني كل القضايا التي تتعلق بالتراب الوطني الذي احتلته اسبانيا شمالا وجنوبا، نرى «البرلمان» المغربي يلتزم الصمت حول قضيتنا الوطنية. وهذا طبيعي باعتبار طبيعته الشكلية الصورية.□

وفاة المناضل عبد العزيز الماسي.

تلقت الأوساط المناضلة نبأ رحيل الأخ المناضل الكبير عبد العزيز الماسي بمزيد من التأثر والحسرة.

عرف جيل مكافحة الاستعمار المباشر المناضل عبد العزيز الماسي، مدعما أساسيا للمقاومة الشعبية سواء خلال استقراره بفرنسا كعامل مهاجر حيث قاد حملات لجمع التبرعات وكل أنواع المساعدة لنضالات المقاومين بالداخل، او من خلال نضاله بالداخل بجانب رفاقه.

وبعد الاستقلال دعم دعما لا مشروطا رفاقه بجيش التحرير والذين لا يزال أغلبهم على قيد الحياة.

وأثناء «الحفاوة» بالاستقلال، عين عبد العزيز الماسي قائدا بقرية ماسة المتفرعة آنذاك عن دائرة تزنيت... حيث أشرف بنفسه على تنمية الناحية ونشر أسباب العيش بها ولم تمض سنوات حتى تحولت الى مركز متحضر.. أشرف بشكل مباشر على بناء عدة مدارس لتعليم أبناء الفلاحين وبذل كل جهده للاقناع بضرورة التعليم، كما قاد حملة لتعليم البنات، ولم تمض برهة حتى اقتنع الفلاحون بهذه الضرورة.

وعلى المستوى الفلاحي، حاول عصرنة الحياة الفلاحية وادخال تقاليد تقدمية جديدة، وعلى المستوى الاداري، نظف الادارة تنظيما لا يزال يضرب به المثل، اذ كان بنفسه يجيل في الأسواق كل المختلسين والمرتشين وفضحهم أمام الملأ.

وخلال تآمر «شرفاء» القصر ضد الفلاحين في الناحية التي كان يتولى تسيير شؤونها، حين هددت ناحية «العزيب أومرزكون» بكاملها باجلاء سكانها الذين قطنوا في الناحية لمدة طويلة وبنوا بها قرية مرت عليها سنوات وسنوات وأريد اجلاؤهم من طرف السلطات بدعوى أن الأرض في الأصل، أرض «شريف» من العائلة الملكية... وقف اذاك الى جانب السكان المضطهدين حتى استردوا حقوقهم واحتفظوا بقريتهم.

وخلال الحملة ضد الاتحاد الوطني سنة 1963 ومحاولة تصفية قيادته ومناضليه، ألقي عليه القبض لكونه وقف موقفا تضامنيا قاطعا وقدم استقالته من وظيفته ليستمر في حياته البسيطة بين فلاحي ماسة، ويعيش من عرق جبينه.

بقي أن نقول، ان هذا المناضل الكبير كان عاملا مهاجرا وأعطى ويعطي مثالا لكل العمال والفلاحين البسطاء عن النموذج الحقيقي للمناضل الحق ولكل المثقفين - ولم يكن له من الثقافة نصيب - نموذجا للمناضل المخطط المنفذ بتوجيه تقدمي صرف ومن خلال الممارسة والقناعة ودون أي غلاف ثقافي براق.□

حول القمع في المغرب

● بعد تهجم وزير العدل المغربي على منظمة العفو الدولية. واتهامه لها بالاختلاق والتشويه في قضية الحريات الديموقراطية بالمغرب. وذلك من خلال بيان تناقلته الصحف سواء في داخل المغرب ام في خارجه. بعث فرع المنظمة بهولاندا الى وزير العدل. رد منظمة العفو الدولية على اتهاماته. نورد فيما يلي اهم فقراته:

(...) « ان قضية يناير 1977 بالدار البيضاء. كانت حدثا هاما. لانها أبانت انه لم يتغير شيء ولو بعد علامات تحسن وضعية السجناء السياسيين في 1976 واعادة المؤسسات الديموقراطية. وخصوم الحكومة. رغم انهم لم يتهموا باللجوء الى العنف. ما زالوا يدانون بأحكام قاسية. اما مخالفات قواعد المحاكمات فهي عديدة. ويجمع كافة الملاحظين على هذه النقطة وان التفاصيل صافية ومفصلة وتشير كلها الى الوقائع نفسها. وقبل محاكمة الدار البيضاء. بكثير لاحظ المراقبون مرات عديدة الخروق التي تلحق القوانين المغربية كما يمكنكم تبين ذلك في الوثائق الملحقة ».

(...) « وفيما يخص ملاحظتكم من ان « ممثلينا استقبلوا دائما بالترحاب » اسمحوا لنا ان نذكركم بانه في يوليوز 1973 قضى احد مراقبينا. وهو البروفيسور سارستدث. يومين في مطار الرباط دون ان يسمح له بحضور محاكمة القنيطرة. واضطر الى العودة الى فرنسا.

وبشأن احتجاز المعتقلين دون اذن من العدالة. فان منظمة العفو الدولية. تتوفر على العديد من المعلومات التي تؤكد ان شرطة الامن الوطني تستطيع ان توقف ايا كان. دون اذن بذلك. وهذه المعلومات توجد في تقارير الملاحظين. وقدمت من طرف سجناء سابقين وشخصيات من جنسية غير مغربية وموثوق بهم كل الثقة.

وعلاوة على هذا. هناك اشخاص معتقلون منذ ثلاث سنوات تحت « الحراسة القضائية » وفي الاعتقال المؤقت. ثم يتم اطلاق سراحهم بمجرد انتهاء المحاكمة. ان هذا الاعتقال لم يكن مبررا بسبب تعقيد المحاكمة. ومنذ البداية لم تكن هناك اية حجة! وماذا يمكن ان يقال عن بعض المعتقلين الذين يطلق القاضي سراحهم ثم يعود البوليس لاعتقالهم من جديد. امام باب المحكمة. شأن الذي حدث في 1973 بعد محاكمة القنيطرة؟

ان الالغاء التام لحقوق الانسان هو التعذيب بالدرجة الأولى. ويخلص تقرير منظمة العفو الدولية الى ان « التعذيب شيء جار به العمل ». وان منظمة العفو الدولية تهتم ايضا بالمعتقلين الذين يعاملون بشكل سيء. سياسيين كانوا ام مجرمين. وهذا لاسباب انسانية فقط.

ان منظمة العفو الدولية لعلى علم بالعديد من الشهادات الموضوعة من طرف سجناء سابقين واعضاء عائلاتهم. وملاحظين في المحاكمات وأجانب أروبيين يحظون بثقة المنظمة. وهي جميعها تؤكد لنا ان التعذيب يمارس بصورة دائمة. ويبدو ان هذه الممارسة لا تقتصر على المعتقلين السياسيين بل تسري على غيرهم. وعدا الشهادات فهناك الحجج: انها عاهات وندوب المعتقلين السابقين بل والموتى انفسهم.

ان ممارسات التعذيب تجري من بين اماكن أخرى. في مراكز اعتقال سرية. ونحن نعرف ذلك والمغرب كله يعرف. ومن السهل اثبات ذلك. لنسق بعض الأمثلة لحالات جد معروفة: المرحوم عمر بنجلون والمرحوم عبد اللطيف زروال. وعبد اللطيف اللعبي وابراهام السرفاتي والمرحومة ايفلين السرفاتي.

ولكن وبكل أسف. فان التعذيب لا يقتصر على « مراكز الاعتقال » بل انه يمارس أيضا داخل مكاتب الشرطة.

لقد صدمنا حين علمنا انكم تصرفتم كوزير للعدل. باتهام منظمة العفو الدولية. وبالنفي البات لهذه الوقائع وبدلا من ذلك كنا ننتظر ان تسمحوا بفتح تحقيق حول خرق القوانين المغربية وحقوق الانسان في بلدكم » (...).

● ومن ناحية أخرى قامت لجنة مناهضة القمع بالمغرب، التي تأسست في بلجيكا بمبادرة عدد من الديموقراطيين البلجيكيين من مختلف الأوساط والمستويات: باصدار بيان عن القمع في المغرب جاء فيه:

« منذ 1956 حصل المغرب على الاستقلال شكليا، لكن نظامه بقي تابعا للقوى الامبريالية الغربية.

- البقية في ص 11 -